كلية مدينة العلم الجامعة
قسم القانون
ali.aziz@mauc.edu.iq

الضرر المترتب على تطبيق المادة (19) من قانون التعويضات رقم (20) لسنة 2009

علي عبد العزيز الجبوري
Ali abdulazeez algburi

المستخلص

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على موضوع مهم يتعلق بالتعويضات التي تقدم للمتضررين من العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية، وما نصت عليه المادة (19) بالخصوص. إذا انها حددت فترة سريان هذا القانون من تاريخ 20/3/2003، وهوبداية القصف الأمريكي للعراق قبل احتلاله يوم 9/4/2009، وما نجم عن هذا النص من هدر لأموال العراق عندما ساوت هذه المادة بين الضرر الواقع على المواطن العراقي جراء القصف الأمريكي منذ بداية الغزو، أو ما وقع على يد قوات الاحتلال ومعها شركات الامن الخاصة التي جاءت معها من فعل ضار يحملها المسؤولية الكاملة عن ذلك الفعل الضار بعد تحقق أركان هذه المسؤولية، وبين ما وقع على يد التنظيمات الإرهابية أو الأخطاء التي تقع على يد القوات العراقية ومسؤولية الحكومة العراقية عن ذلك.

الكلمات المفتاحية: القانون - المسؤولية - الضرر - التعويض.

Abstract

This study comes to shed light on an important issue related to compensation provided to those affected by war operations, military errors, and terrorist operations. What Article 19 stipulates in particular is that it specifies the period of validity of this law from the date of 3/20/2003, which is the beginning of the American bombing of Iraq before its occupation on 4/9/2009. What resulted from this text was the waste of Iraq's money when this article equated the harm inflicted on the Iraqi citizen as a result of the American bombing with what occurred at the hands of the occupation forces and private security companies. Whoever commits a harmful act holds her fully responsible for that harmful act after the elements of this responsibility are fulfilled, And what happened at the hands of terrorist organizations or the mistakes that occurred at the hands of the Iraqi forces and the responsibility of the Iraqi government for that

Keywords: law - liability - damage - compensation

المقدمة

إن البحث في المسؤولية المدنية المترتبة عن الأضرار التي تصيب المواطن جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية يدعونا إلى النظر في قانون التعويضات الذي شرع من أجل ذلك وخصوصاً فيما نصت عليه المادة (19) من هذا القانون، تأتي هذه الدراسة للبحث في مادة قانونية لعبت دوراً كبيراً في هدر المليارات من أموال الشعب العراقي من خلال تحديد السقف الزمني لتقديم الدعوى القضائية التي يرفعها المواطن العراقي للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة للعمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية التي حصلت في العراق، فهذه المادة تناولت السقف الزمني الذي يسمح به للاستماع وقبول الطلبات المتعلقة بالتعويض حيث نصت بالقول: (يسري هذا القانون من تاريخ 20/3/2003). وهذا اليوم هو بداية هجوم القوات الأمريكية ومن معها على العراق، وفي هذا البحث سنحاول تحديد المسؤولية القانونية للأطراف التي تسببت بالضرر للمواطن وأثر هذه المادة في ضياع أموال العراق كون المادة المشار إليها ساوت في التعويض بمن كان سبباً لذلك، وهم كل من القوات العراقية والقوات الأجنبية وشركات الامن الخاصة والتنظيمات الإرهابية، والأمر من الناحية القانونية مختلف من حيث تحمل المسؤولية ومن يجب عليه التعويض، وهذا ما سنبينه في هذا البحث.

أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث في أنه يعالج مسألة قانونية شائكة اختلطت فيها أطراف المسؤولية ولم يلتفت قانون التعويضات رقم 20 لسنة 2009 في مادته التاسعة عشر إلى ذلك، فهل فعلاً تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية كاملة عن كل الأضرار التي أصابت المدنيين اعتباراً من 20/3/2003 أم لا؟، هذا ما سنحاول الاجاب عنه في مظار البحث.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحديد مدى دقة تشريع المادة (19) من قانون تعويض المتضررين رقم 20 لسنة 2009 وانطباقه على القضايا التي تناولها القانون، وحجم الهدر المالي المترتب على صرف التعويضات عن الأضرار التي أصابت المواطن في بدنه أو ممتلكاته كونها حملت الحكومة العراقية مسؤولية التعويض عن هذه الأضرار منذ 20/3/2003.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد الجهة المسؤولة عن تعويض الضرر المترتب على تطبيق المادة (19) من قانون التعويضات رقم 20 لسنة 2009 ومدى الهدر في المال العام الناجم عن شمول جميع الذين تعرضوا للضرر ابتداءً من تاريخ 20/3/2003، ويشمل من وقع عليه الضرر بسبب القوات المحتلة أو شركات الامن الخاصة أو التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن أخطاء القوات العراقية بكل أصنافها.

منهج البحث

يعد المنهج الوصفي التحليلي الأسلوب الأمثل لتناول أمثال هذه المواضيع وذلك من خلال الرجوع إلى المصادر القانونية والقوانين النافذة وكل ما يعلق بهذا الموضوع بالإضافة إلى الرجوع إلى نصوص الشريعة وكتب اللغة للإحاطة بما نريد للوصول إلى غايتنا.

منهجية البحث

في ضوء ما تقدم سنقسم بحثنا هذا إلى مبحثين ومجموعة مطالب تتفرع عنهما، ففي المبحث الأول سنسلط الضوء على بيان معنى المسؤولية بشكل عام والمسؤولية المدنية بشكل خاص ومسؤولية الدولة عن أعمال تابعيها، بينما سنتناول في المبحث الثاني أساس تطبيق المادة (19) من قانون التعويضات رقم 20 لسنة 2009 والآثار المترتبة عليها، ومن ثم خاتمة بأهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: المسؤولية المدنية ومسؤولية الدولة عن اعمال تابعيها

المطلب الأول: المسؤولية المدنية وأقسامها وأركانها.

لكي تتمكن من الإحاطة بموضوع بحثنا المتعلق بالضرر المترتب على الفعل الضار الذي تعرض له المواطن لابد لنا من بيان معنى المسؤولية المدنية و أقسامها وأركانها ولو بشكل مختصر.

الفرع الأول: معنى المسؤولية المدنية.

عند الحديث عن الضرر لابد لنا أن نحدد معنى المسؤولية الناجمة نه ليتسنى لنا قانوناً تحديد العناوين الأخرى المرتبطة بها، فأهل اللغة نظروا اليها مرة من خلال سلوك الانسان والأثار المترتبة على هذا السلوك، فذكروا أن المسؤولية هي ما يكون فيها الانسان مسؤولاً ومطالباً عن أمور أو أفعال أثارها(1). ونظر اليها آخرون من مادتها اللغوية (سأل) التي تفيد الاستعمال لعام للاستفسار عن شيء مجهول، كما ورد ذلك في نصوص القران الكريم ومنها في قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ} (2)، وقوله تعالى: {يسألونك عن الخمر والميسر} (3)، وغيرها من الآيات التي يطلب فيها الاجابة عن المسؤولية .

اما اهل الاصطلاح من فقهاء القانون فلم يجدوا في نصوص القانون المتعلقة بالموضوع تعريفاً مفصلاً للمسؤولية ، لان مهمة القانون وضع احكام تنظم شؤون الحياة ، فجاء دور هؤلاء الفقهاء ليضعوا للمسؤولية تعريفات مختلفة كل حسب نظرته اليها ، فمنهم من عرفها بالقول (انها الحكم الذي يترتب على الشخص الذي ارتكب امرأً يوجب المؤاخذه) (4) بينما ذهب اخر الى القول بأنها (اقرار امر يوجب المؤاخذه) (5) وذهب فريق ثالث الى القول بأنها (الجزاء المترتب على وقوع مخالفة لاحد الواجبات المناطة بالشخص مهما كان مصدر الواجب) (6)، ونختم هذه التعريفات بتعريف سيد أمين بأنها (عبارة عن تحمل الشخص للالتزام أو لجزاء قانوني معين نتيجة لفعله او لتصرفه الذي يترتب عليه القانون اثاراً معينة) (7).

هذه المجموعة من التعريفات تقودنا لوضع تعريف ينطلق من القول بأنها تحمل الشخص للالتزام القانوني بغير الضرر نتيجة لسوكة الخاطئ الذي يؤاخذ عليه تجاه الغير ويوجب عليه بذلك التعويض عن الضرر المترتب على هذا السلوك.

الفرع الثاني: أنواع المسؤولية المدنية.

عند النظر الى المسؤولية المدنية بشكل عام نجد انها تضم تحت جناحها عنوانان من المسؤولية وهما المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، فالنوع الأول من المسؤولية مرتبطة بالعقد، وتعني ذلك الجزاء الذي يترتب عليه القانون على اخلال احد طرفي العقد بالتزاماته التعاقدية تجاه الآخر وان قيام هذه المسؤولية يفترض ان يتحقق عندما يكون هناك عقداً صحيحاً مستوفياً لكافة شروط التعاقد ولم يقم المدين بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، فالأصل في هذا النوع من المسؤولية ان المدين يقوم بتنفيذ التزاماته اختياراً، وفي حال الاخلال بهذا الالتزام كان للدائن الحق في ان يلجأ الى القضاء للحصول على قرار بالتنفيذ العيني القهري اذا كان ذلك ممكناً، وفي حال عدم تمكنه من ذلك؛ فأن من حق الدائن المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابه من خلال لجوئه الى القضاء (8)، ويقال انها مسؤولية تقاعدية كونها ناشئة عن الاخلال بتنفيذ التزام ناشئ عن العقد كما نصت المادة (168) من القانون المدني (اذا استحال على المدين بالعقد ان ينفذ الالتزام عيناً حكم عليه بالتعويض لعدم وفائه بالتزامه) (9).

وتسقط هذه المسؤولية إذا اثبت الدائن ان استحالة التنفيذ كانت ناشئة عن سبب اجني خارج عن ارادته أو ان يكون الطرف الثاني وهو الدائن قد تأخر في تنفيذ التزامه.

أما النوع الثاني من المسؤولية فهو المسؤولية التقصيرية

الفرع الثالث: أركان المسؤولية المدنية.

أجمعت كلمات فقهاء القانون على أن أركان المسؤولية المدنية يرتكز على ثلاثة أركان إذا غاب ركن منها سقطت المسؤولية وهذه الأركان إذا ما تحققت تحقق المسؤولية تجاه الطرف المتسبب بالضرر ولزم التعويض. وهذه الأركان تتمثل بالتالي:

الركن الأول: الخطأ.

أشار ابن منظور عند ذكره للخطأ بأنه (ضد الصواب، وفي التزليل {وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به} عداه بالباء لأنه في معنى عثرتم أو غلطتم، وقلنا خطأ الطريق عدل عنه وأخطأ الرامي الغرض لم يصبه)(10). وذكر الجوهري في الصحاح ان الخطأ نقيض الصواب وقد يمد، وقرئ بهما في قوله تعالى { وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً}(11)، وبنفس المعنى ذكر صاحب مختار الصحاح ذلك في بيانه لمعنى الخطأ بقوله: خطأ ضد الصواب وقد يمد وقرئ بهما قوله تعالى {إلا خطأً} وأخطأ وتخطأ بمعنى ولا تقل اخطيت، وبعضهم يقوله، والخطأ الذنب وهو مصدر، وخطئ بالكسر والاسم الخطيئة ويجوز تشديدها، والجمع الخطايا، والمخطئ من أراد الصواب فصار الى غيره، والخطأ من تعمد ما لا ينبغي، وتخطأ به في المسألة أي أخطأ(12).

من خلال ما تقدم نجد ان اهل اللغة قد اجمعوا امرهم على تعريف الخطأ بأنه الميل والانحراف عن الصواب، وعندما نشير الى شخص بأنه أخطأ فمعنى ذلك أنه جانب الصواب في قوله أو في فعله، فهو يمثل اتجاهين في تحديد المعنى اتجاه معنوي واتجاه مادي سلوكي و افعالي.

ورغم ان الخطأ مصطلح شائع ومتداول، إلا أن أهل الاختصاص لم يتفقوا على وضع تعريف جامع مانع للخطأ، لتبقى تعريفاتهم متأثرة من هذه الناحية باختلافاتهم المنطلقة من بعدهم الفكري والقانوني ورؤيتهم الخاصة له، وبالتالي يتم من خلالها تحديد معناه وعناصره، ولعل أشهر تعريف للخطأ جاء على لسان بلانيول حيث عرفه بأنه إخلال بالتزام سابق(13). وهذا التعريف قد وضع أسس الخطأ على الفعل غير المباح وبنيتة على عمل محظور قانوناً. ومن الملاحظ على هذا التعريف أنه استخدم عبارة (الفعل غير المباح) وهو مصطلح غامض وملتبس، كما أنه لم يحدد الالتزامات التي يجب احترامها والتي يؤدي التعدي عليها الى قيام الخطأ، ولمواجهة صعوبة تحديد هذه الالتزامات شرع السهوي في تأطير هذه الالتزامات ضمن أربعة أوجه وهي:

1. الامتناع عن العنف.

2. الكف عن الغش.

3. الاحجام عن عمل لم تهيأ له الأسباب من قوة أو مهارة.

4. اليقظة في تأدية واجب الرقابة على الأشياء أو الأشخاص(14).

ورغم هذا الجهد الكبير في تحديد الالتزامات إلا اننا نرى أن السهوي لم يوفق تماماً في تأطير جميع الالتزامات، بل أعطى أمثلة عامة لمجموعة من الالتزامات التي يجب عدم الاخلال بها.

وهناك من عرفه بأنه العمل الضار غير المشروع، وهذا التعريف كتعريف الماء بالماء لا يقدمنا أية خطوة في تحديد معنى الخطأ، ومن الواضح ان هذا التعريف لم يقدم وصفاً وبياناً(15)، إضافة الى ما ذكرنا نضع تساؤلاً مهماً ألا وهو ما هو معيار المشروعية في العمل؟، فلو فرضنا أن شخصاً قام بعمل غير مشروع، ولكنه لم يتسبب بضرر للغير فهل يسمى خطأً- لكي يعالج حسن علي الذنون ما اعترض عليه جاء ليضع تعريفاً للخطأ بقوله هو اخلال بالتزام قانوني سابق يصدر عن تمييز وادراك(16). وهذا التعريف يضع أمامنا عنصرتين للخطأ إذا ما تحقق يكون الفاعل مخطئاً، العنصر الأول وهو العنصر المادي ويتمثل بالإخلال بالتزام قانوني، وهذا الاخلال مرة ننظر اليه من خلال التعمد والقصد بالإخلال، وأخرى انه يقع دون عمد أو قصد، والعنصر الثاني هو العنصر المعنوي وهو التمييز أو الادراك، حيث يخرج عن المسألة من لم

يكن مميزاً أو مدركاً، وهنا يكون واضح هذا التعريف قد استثنى هذا الصنف عن المؤاخذة على خلاف ما جاء في نصوص القانون المدني العراقي، الذي قضى بمسؤولية حتى عديم التمييز عن ما يحدثه من ضرر وجعلها مسؤولية أصلية كما هي مسؤولية المميز والمدرك.

وبنفس الاتجاه نجد السيد أمين يعرف الخطأ بقوله: هو اخلال بواجب قانوني سابق مقترن بإدراك المخل إياه (17). ونفس الاشكال الذي طرحناه يظهر أمامنا من حيث الادراك والقصد في ارتكاب الخطأ حيث ماشى بذلك القانون المصري الذي يعتمد التمييز والادراك لتحمل المؤاخذة والمسؤولية عن الخطأ المرتكب.

ومن جهة أخرى نجد من عرف الخطأ بأنه العمل الضار المخالف للقانون، وهنا أيضا نقف مع هذا التعريف أمام إشكالية كبيرة وتساؤل مهم، وهي ما هي الاعمال الضارة المخالفة للقانون، والقانون لم يحدد بصورة قطعية جميع الاعمال المخالفة له، بل أشار الى عدد قليل منها، ويأتي تعريف جديد بعد الاعتراض على هذا التعريف، بأن الخطأ هو الاخلال بواجب قانوني بعدم الاضرار بالغير والرأي الرجح فقها وقانوناً وقضاء في الوقت الحاضر يذهب الى تحديد الخطأ في المسؤولية التقصيرية بأنه اخلال بالتزام سابق (18)، ويبدو من التعريف أن فيه محاولة لجمع شتات المعنى، حيث تجنب ذكر الاعمال، بل نظر الى الواجب القانوني الذي ينبغي على الشخص ان يلتزم به دون إخلال يؤدي الى ضرر يحاسب عليه القانون. ومن حيث المفهوم لا بد ان يكون هناك الزام يفرضه القانون على كل فرد بعد الاضرار بالآخرين. وقد أورد السنهوري تعريفاً للخطأ بأنه اعتداء على حق يدرك المعتدي فيه جانب الاعتداء (19)، وهنا يضعنا هذا التعريف أمام عدة تساؤلات ومنها تحديد معنى الحق وما المقصود بالاعتداء ومتى يمكن القول بوجود اعتداء على هذا الحق؟، ورغم ان السنهوري قد حاول تسليط الضوء في تعريفه على جانبين مهمين في ذلك، وهما الجانب الموضوعي ونجد ذلك في القسم الأول من التعريف وهو المتعلق بالتعدي وقد أطلق القول فيه ولم يربطه بشخص الفاعل مرتكب الخطأ، والجانب الثاني هو الجانب المتمثل بشرط الادراك وهو ما يتعلق بشخص الفاعل حيث قال (يدرك المعتدي فيه جانب الاعتداء)، فإن اجابته لم تكن كافية لرفع الاشكال المتعلق بالتعريف الموضوع.

ويرى الباحث أن الخطأ هو فعل يقع من الشخص بسبب الضرر بالغير ويوجب التعويض. ومعنى ذلك أن أي شخص سواء مميزاً أم غير مميز يتحمل مسؤولية الفعل الضار تجاه الغير وذلك بتقديم التعويض المناسب لحالة الضرر المترتب على الفعل الضار.

الركن الثاني: الضرر

ذكر ابن منظور في لسانه أن المقصود بالضرر كل ما هو ضد النفع، والمضرة خلاف المنفعة، وضره بضربه ضراً وضرراً به كلها بمعنى فعل واحد (20). والضرر بالضم الهزال وسوء الحال ومن هنا أتت المضرة، وهي خلاف المنفعة، ويرد الضرر أيضاً بمعنى الضيق والنقصان يدخل في الشيء (21). وفي مجمع البحرين قال الضر بالضم هو الضرر في النفس من مرض وهزال وسوء حال، وبالفتح هو الضرر من كل شيء وهو ضد النفع، وقد ضره وضاره بمعنى أضربه، ويقال ضره ضرراً وأضر به إضراراً الثلاثي متعد الرباعي متعد بالباء أي لا يضر الرجل أخاه وينقصه شيء من حقه، والضرار فعال من الضر، أي لا يجازيه على إضراره بإدخال الضرر عليه، والضرر فعل واحد والضرار فعل الاثني. والضرر ما تضر به صاحبك وتنتفع أنت به، والضرار أن تضر من غير أن تنتفع أنت به (22). وفي عوائد الأيام يخلص التراقي الى ان كل عمل أو حكم صدر من أحد في ماله أو في مال غيره، فإذا حصل بغيره أو حصل بسببه تغيير في ماله، أو حصل بغيره عوضه المتسبب سواء اكان عيناً أو نفعاً، وكل عمل أو حكم يوجب نقص ما في يد شخص من عين أو منفعة، فهو ضرر أو ضرار (23).

ولبيان معنى الضرر عند أهل الاختصاص، فإنه -وفق ما يراه فقهاء القانون- الأذى الذي يصيب الشخص من جراء المساس بحق من حقوقه أو مصلحة مشروعة له (24). من هذا التعريف نجد من وضعه يقول ان الضرر في ماهيته

هو كل ما يصيب الشخص سواء في حقه أو في مصلحة مشروعة له. وبنفس هذا السياق ذهب سميان رؤوف الى القول بأن الضرر هو ما يصيب الانسان من نقص في الأموال أو يخسر ما ينفعه، أو حين تتعرض سلامته وحيثية مشاعره الشخصية للانتهاك، أو هو الأذى الذي يصيب الشخص من جراء المساس بحق من حقوقه أو بمصلحة مشروعة له سواء تعلق ذلك الحق أو تلك المصلحة بسلامة جسمه أو عاطفته أو ماله أو حريته أو شرفه أو غير ذلك (25). وقد قسم الفقهاء الضرر من حيث طبيعته الى قسمين وهما:

أولاً: الضرر المادي: وهو الضرر الذي يلحق بمال الانسان أو جسمه. وهذا الضرر ينقسم بدوره الى نوعين وهما:

1. الضرر المادي المباشر: وهو ذلك الضرر الذي يرتبط بالخطأ رابطة نتيجة بسبب، أو يمكننا القول بأنه الضرر المتصل بالخطأ اتصالاً مباشراً. وهو بدوره ينقسم الى نوعين هما:

الضرر المباشر المتوقع: وهو ذلك الضرر الذي كان نتيجة طبيعية مألوفة للخطأ.

الضرر المباشر غير المتوقع: وهو ذلك الضرر الذي لا يعتبر نتيجة طبيعية مألوفة للخطأ.

2. الضرر غير المباشر: وهو الضرر الذي لم يكن نتيجة مباشرة للخطأ وبعبارة أخرى هو الضرر الذي فصل بينه وبين الخطأ بسبب أجنبي قطع رابطة السببية.

ثانياً: الضرر الادبي: وهو الضرر الذي يلحق الانسان في إحساسه، أو شعوره، أو كرامته، أو شرفه، ولا يصيب الشخص في حقوقه المالية (26).

إن نظر عامة لما تقدم من تعاريف نجد أنها تكاد تجمع على أن حقيقة الضرر هو كل ما يصيب الانسان من أذى سواء كان ذلك في جسمه أو في ماله أو في حالته النفسية والاجتماعية ما يوجب بذلك لزوم التعويض على من تسبب في الأذى.

الركن الثالث: العلاقة السببية بين الفعل الضار (الخطأ) والضرر

لا يكفي لقيام المسؤولية أن يكون هناك فعل ضار (الخطأ) صدر من أحد الأشخاص وضرر أصاب غيره، وإنما من اللازم ان يكون ذلك الفعل هو السبب الحقيقي في وقوع ذلك الضرر، وهذا ما نسميه بالعلاقة السببية ما بين الفعل والضرر، وبناء عليه فإن من أسس تحديد المسؤولية للفرد مدنياً هو تحقق ثلاثة أركان للواقعة، وهي الفعل الضار (الخطأ) والضرر والعلاقة السببية بينهما، ولا يكفي أن يكون هناك فعل ضار وضرر حتى تقوم المسؤولية وينظر الى الضرر من جهة الإصابة لتقدير التعويض اللازم له ما لم يكن هناك علاقة بين الفعل الضار والضرر الذي وقع، وهذه العلاقة هي السبب في تحمل الشخص المتسبب بالضرر مسؤولية فعله، فلا يمكن قانوناً أن يسأل شخص عن جريمة أو خطأ ما لم يكن قد حرك بإرادته جملة وقائع كانت نتيجة مباشرة للسبب الذي أحدثه في الخارج، فقد يوجد خطأ وضرر بدون وجود علاقة سببية، كما إذا دس شخص لأخر سماً في طعامه لقتله، وقيل ان يسري السم في جسمه جاء شخص ثالث وقتله بإطلاق النار عليه، ففي هذا المثال لم يكن دس السم هو السبب في الوفاة، وإنما اطلاق النار عليه كان السبب الرئيسي للوفاة، وفي مثالنا هذا نجد أن رابطة السببية قد انعدمت بين دس السم ووفاة هذا الشخص، فتكون المسؤولية قد انعدمت عن الشخص الذي دس السم (27)، وقد نظرت القوانين الرومانية كما هو الفقه الإسلامي الى هذه الرابطة نظرة مادية بحتة، حيث كان يشترط ان يكون الفعل الشخص قد اتصل اتصالاً مادياً مباشراً بشخص المجني عليه أو بماله الذي تعرض للضرر، وزاد الفقه الإسلامي على هذه النظرة بالقول بأن مجرد التسبب في إحداث الضرر يلزم الشخص الضار تحمل المسؤولية ومن ثم وجوب التعويض، ولكنهم اشترطوا لتحقيق هذا الامر أن يكون التسبب تعدياً، وجاءت القواعد الفقهية لتنص على أن المباشر والمتسبب إذا اجتمعا فإن الحكم يضاف الى المباشر، ولا يتحمل المتسبب جريمة هذا الفعل وذلك لأن فعل المباشر كان أقرب الى إحداث الضرر من فعل المتسبب، ولذلك وقع الضمان على المباشر وسقط عن المتسبب (28).

المطلب الثاني: مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه

لكي نحدد الجهة التي تتحمل المسؤولية ن الاضرار التي يتعرض الغير، ذكر فقهاء القانون أنوعاً ثلاثة من المسؤولية المتعلقة بهذا الموضوع، الأول منها تسمى المسؤولية التقصيرية عن الفعل الشخصي، والثانية هي المسؤولية التقصيرية عن الأشياء، وخصصت الثالثة في المسؤولية عن عمل الغير، وهي محل بحثنا، وقد أشار المشرع العراقي الى هذا المورد في نص المادة (219/1) بالقول: (الحكومات والبلديات ... مسؤولون عن الضرر الذي يحدثه مستخدموهم، إذا كان الضرر ناشئاً عن تعدد وقع منهم أثناء قيامهم بخدماتهم)(29)، ومن خلال هذا النص نجد أن رابطة التبعية قائمة حتى لو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعيه، وذلك بسبب وجود سلطة فعلية للحكومة في متابعة ورقابة وتوجيه التابع اثناء تأديته لوظيفته أو بسببها، وعليه لا بد أن تكون هناك سلطة فعلية للمتبع على التابع.

وفيما يتعلق بموضوع التبعية، فقد تعددت الآراء حول فكرة التبعية بين المتبوع وتابعه، حيث ذهب فريق من فقهاء القانون الى القول بأن تبعية التابع لمتبوعه ينطلق من خلال الرابطة القانونية التي مصدرها العقد، فالتابع هنا يلتزم بتقديم عمل يخص المتبوع بحيث يقع هذا العمل تحت عناية ومتابعة واشراف المتبوع واراادته، وهو التزام قانوني يجعله خاضعاً لأوامره وتوجيهاته المتعلقة بتنفيذ العمل(30). ومن خلال تنفيذ هذا العمل يتحمل المتبوع مخاطر المشروع الذي يعمل فيه التابع، في حين لا يتحمل التابع شيئاً من مسؤولية هذه المخاطر، بل هو يستحق الجزاء المترتب على هذا العمل سواء أكان هذا العمل المشروع راحاً أو خاسراً، ولهذا نجد المتبوع يمارس سلطته على التابع بالتوجيه والمتابعة بشكل متواصل(31).

بينما ذهب فريق آخر الى بأن هذه العلاقة لا تنطلق من خلال المركز القانوني المستند الى العقد بينهما، وإنما تنطلق من خلال العمل الذي يؤديه هذا التابع لمصلحة المتبوع، ولأجل ذلك تكون هذه التبعية ذات صفة اقتصادية، حيث يمتلك المتبوع تجاه تابعه سلطة اقتصادية بحتة بمقتضى علاقته بالتابع من خلال رؤية اقتصادية، كون التابع مضطر الى كسب يشه من عمله، الأمر الذي يجعله تابعاً اقتصادياً للمتبع (رب العمل)، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن معيار التبعية الاقتصادية هو ضمان لإعسار التابع، كما أن هذا المعيار يكون وسيلة للتفريق بين التابع والمقاول (المتبوع).

المطلب الثالث: مبدأ الإقليمية في القانون الجنائي

يعد هذا المبدأ من الأسس المهمة التي تتقرر في كل بلد، ويأتي نتيجة طبيعية لسيادة الدولة على اقليمها وهو ما يعرف بمبدأ الإقليمية القانون الجنائي، حيث تختص الدولة بتطبيق القانون المناسب والعقاب على ما يقع من جرائم داخل اقليمها بعيداً عن تدخلات الدول الأخرى حتى لو كان مرتكب الجريمة من هذه الدول، ويشمل هذا المبدأ أرض الإقليم ومياهه وكل شيء تظله سماء الإقليم كما جاء في المادة (7)(32)، فكل شخص يعيش على أرض الإقليم مهما كانت جنسيته ومعتقدده ومركزه الاجتماعي، سواء كان مقيماً على أرض الإقليم أو ولد فيه، أو كان زائراً، ولا يعفي القانون الأجنبي الذي يحتج بأنه و افد ولا يعرف قوانين إقليم الدولة التي يزورها، وذلك لان الجهل بالقانون لا يعفي من المسؤولية(33).

وهذا ما أشار اليه نص المادة (6) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 بالقول: (تسري أحكام هذا القانون على جميع الجرائم التي ترتكب في العراق وتعتبر الجريمة المرتكبة في العراق إذا وقع فيه فعل من الأفعال المكونة أو إذا تحققت فيه نتيجتها أو كان أن تتحقق فيه). وفيما يتعلق بموضوع بحثنا نرى أن هذا المبدأ عطل العمل به بعد احتلال العراق 2003، فقد أصدر الحاكم المدني للعراق بول بريمر الأمر رقم (17)(34). منع فيه المحاكم العراقية من الاستماع الى الشكاوى التي تقدم ضد القوات الامريكية عن الجرائم المرتكبة على أرض العراق، وأوكلت جميع الاختصاصات الى السلطة القضائية التي تعمل تحت امرته، وبالتالي لا تتحمل الحكومة العراقية تبعات عمل لم يقع على يد تابع من أفراد القوات المحتلة، لذا فهذه القوات وشركات الامن الخاصة من الناحية الإدارية والقانونية هي من يتحمل مسؤولية الاضرار التي تسببت بها بعد تحقق أركان المسؤولية الجنائية نتيجة للجرائم التي ارتكبتها بحق أبناء

الشعب العراقي، وبناء على تحقق هذه المسؤولية تقع بالتبع مسوغات تحقق المسؤولية المدنية التي يترتب عليها لزوم التعويض المترتب عن فعلها الضار.

المبحث الثاني: أساس تطبيق المادة (19)

من قانون التعويضات رقم 20 لسنة 2009 والآثار المترتبة عليها

في هذا المبحث سنحاول بيان الأساس الذي استند اليه قانون التعويضات رقم 20 لسنة 2009 في تحميل الدولة العراقية مسؤولية التعويض عن الاضرار الناتجة عن الأخطاء الحربية والعمليات العسكرية والاعمال الإرهابية اعتباراً من 19/3/2003 وحتى تشريع هذا القانون وذلك ضمن مطلبين.

المطلب الأول: أساس مسؤولية الدولة عن التعويض

من المعلوم أن القوانين الداخلية والخارجية قد حددت مسؤولية الدول عن الاعمال التي يقوم بها أفرادها الطبيعيين والمعنويين وممن يعمل تحت أمرتها من الجهات الخارجية ضمن شروط وردت في نصوص القانون، وقد انقسمت الرؤية الفقهية القانونية في هذا الخصوص الى اتجاهين هما:

الاتجاه الأول يذهب الى القول بأن هذه المسؤولية ترجع الى أساس قانوني: بحيث يقع على عاتق الدولة تجاه المجني عليه، وفي هذه الحالة تكون الدولة ملزمة بحماية أفرادها كافة من مخاطر الجريمة وكل أشكال العدوان، وفي حال التقصير أو وقوع خطأ في سلوك تابعها تثور المسؤولية على أساس أن هناك عقداً ضمناً جرى بين الدولة من جهة و أفرادها من جهة أخرى، بحيث تكون هناك التزامات متبادلة بين الطرفين، فالفرد في هذا الاتجاه يكون ملزماً بأداء بعض السلوكيات أو التصرفات، ومنها دفع الضرائب السنوية مثلاً عندما تفرضها الدولة لكي توظف هذه الأموال في انجاز مشاريع عامة يقع أثرها الايجابي على المواطن، بالمقابل تلزم الدولة بالقيام بمهام لا يستطيع الفرد القيام بها، ومنها توفير الأمن والاستقرار في المجتمع من خلال منع وقوع الجرائم ومتابعة المجرمين والسهر على تطبيق القانون، وذلك من خلال تحملها مسؤولية تطبيق نصوص القوانين وإجراء العقوبات المناسبة بحق الجناة، فن فشلت الدولة في القيام بمسؤولياتها في منع وقوع الجريمة وتعرض أفرادها للأذى والضرر كان لزاماً عليها تحمل المسؤولية كونها أخلت بالالتزام الضمني المبرم بينها وبين أفرادها، وبهذا يحق لأي فرد من أفرادها رفع دعوى قضائية يطالب فيها الدولة بالتعويض عن الضرر الذي أصابه بسبب خفاقها في حمايته والدفاع عنه، خصوصاً أن القوانين السارية تمنع الأفراد من حمل السلاح وتجرم الانتقام والقصاص الشخصي من الجاني، حيث أصبح مستقراً في الفكر القانوني اليوم مبدأ مهم وهو عدم السماح للأفراد بأخذ حقوقهم وقامة العدالة لأنفسهم من الجاني، بل لابد من اللجوء الى القانون للمطالبة بهذه الحقوق.

الاتجاه الثاني ذهب الى القول: بأن أساس المسؤولية يرجع الى البعد الاجتماعي الذي يربط الدولة بأفرادها، بحيث أن الدولة عندما تلجأ الى رفع الضرر وجبره وتحمل مسؤولية ذلك، فهي تقوم بهذا الأمر من منطلق قواعد التضامن الاجتماعي، إذ يحملها هذا البعد للمشاركة في التخفيف عن الآلام والمعاناة التي أصابت المجني عليه نتيجة لتعرضه للجريمة أو للفعل الضار، ويكون التعويض بالقدر الذي تسمح به ميزانيتها العامة، حيث أن هذا التعويض المقدم من قبل الدولة ينطوي على صورة من صور الاحسان والخير والعطف نحو الافراد المتضررين أو المحتاجين، ومثلما تصدر الدولة قوانين الرعاية الاجتماعية للفقراء والمحتاجين، فإنها بنفس الشعور بالمسؤولية تسلك سلوكها بالتعويض عن الأضرار التي تقع على الأفراد نتيجة لتعرضهم لجريمة أو لفعل ضار.

المطلب الثاني: تحديد مسؤولية الدولة عن أعمال تابعيها

استناداً الى مبدأ مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه، لابد لنا ونحن نخوض في بيان مدى مسؤولية الدولة عن كل ما يجري بحق أفرادها وذلك من خلال النظر في تحقق الشروط اللازم توفرها لكي تتحقق مسؤولية الدولة عن الاضرار

التي تقع على أفرادها وهي:

1. وجود علاقة تبعية بين محدث الضررين من يسأل عن التعويض.

وهذا الشرط يعتبر حجر الأساس في أن تتحمل السلطة الفعلية التي يعمل تحت امرتها التابع ويتلقى أوامره وتعليماته منها، وبالتالي فإذا وجدت هذه العلاقة مع تحقق الرقابة والتوجيه، بغض النظر عن وجود عقد مبرم بين الطرفين أم لا، لأن العبرة كما أسلفنا في وجود الرقابة والتوجيه من قبل المتبوع على التابع (35)، يضاف الى ذلك أن تتوافر في هذه القابة والتوجيه صفة رب العمل، لأن هذه الصفة هي ما يميز مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه، فلا يكفي أن تكون لدى المتبوع سلطة الرقابة والتوجيه، لأن ذلك لا يحقق علاقة التبعية بين الطرفين، وذلك لفقدان سلطة وصفة رب العمل بالنسبة للمشمولين بالرقابة (36)، ويرى الحكيم أن العلاقة بين المتبوع وتابعه تتحقق من خلال ثبوت السلطة الفعلية للمتبع من خلال التوجيهات التي يصدرها لتابعه وتحقق الرقابة الفعلية عليه وإصدار الأوامر إليه، ولا يهيم بعد ذلك مصدر هذه السلطة، سواء كان المتبوع يمتلك الحرية في اختيار التابع أم لا، ولا يلزم من المتبوع أن يكون ملماً بأصول عمل هذا التابع، كون ذلك لا يعتب ضرورياً لمباشرة سلطة المتبوع على التابع في الرقابة والتوجيه (37)، ولورجعنا الى القانون المدني العراقي لا نجد ما يشير الى هذه العلاقة والربط بين المتبوع وتابعه، كما بين ذلك المشرع المصري ضمن نص المادة (174) التي صرحت بالقول: (تقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقبته وتوجيهه).

2. خطأ التابع (صدور الفعل الضار من هذا التابع).

وهذا الشرط يؤسس لوجود علاقة سببية بين الخطأ أو الفعل الضار والضرر المترتب عليه تجاه الغير، وعليه لا يمكن أن يتحمل المتبوع مسؤولية الفعل الضار لتابعه ما لم يثبت الضرر أن ما وقع عليه كان سببه خطأ التابع، ولو سقطت مسؤولية التابع عن الضرر الذي وقع على الغير تسقط المسؤولية عن المتبوع بصورة مباشرة، ولو أن المتبوع قد أصدر أمراً لتابعه بتنفيذ أمر معين وقام التابع بتنفيذه بشكل سيء وادى الى إحداث ضرر بالغير، فيرى فقهاء القانون قيام المسؤولية على المتبوع نتيجة لفعل تابعه، حتى لو ثبت أن التابع قد قام بهذا الفعل مدفوعاً بعامل الرغبة في إرضاء المتبوع، وأنه لم يكن مدفوعاً بعامل شخصي، وإنما قام بذلك لأنه رأى أن عمله متوافق مع سياسة المتبوع (38).

3. أن يقع الخطأ (الفعل الضار) أثناء قيام التابع لوظيفته.

لكي تتحقق مسؤولية المتبوع عن الفعل الضار الذي يقع من التابع، لا بد أن يقع هذا الفعل الضار من خلال مزاوله هذا التابع لوظيفته المكلف بها، وبناءً عليه لو وقع الفعل الضار خارج أوقات العمل المكلف به التابع لم تتحقق المسؤولية تجاه المتبوع، وهذا الشرط يأخذنا الى ثلاثة صور:

أ - أن يصدر الخطأ من التابع أثناء تأديته لعمله، وفي هذه الصورة تتحقق المسؤولية كاملة تجاه المتبوع بعد تحقق أركانها.

ب - أن يصدر الخطأ من التابع بمناسبة تأديته لعمله، وهذه الصورة أيضاً تتحقق فيها المسؤولية الكاملة تجاه المتبوع بعد تحقق أركانها.

ت - أن يصدر الخطأ وهو خارج أوقات عمله، وفي هذه الصورة تنتفي المسؤولية عن المتبوع ويتحمل التابع مسؤولية ما يقع من ضرر تجاه الغير وهو ما يعرف بالخطأ الشخصي (39).

من خلال ما تقدم نجد أن مسؤولية الدولة مشخصة ضمن شوط وضوابط لو تحققت تتحقق هذه المسؤولية وإن تخلف شرط منها سقطت، ومن أبرز ذلك علاقة التبعية بين محدث الضرر ومتبوعه، وفي مجال دراستنا هذه نجد أن قانون التعويضات قد حمل الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عن الاضرار التي جرت على المواطن العراقي منذ بداية الاحتلال وحتى تشريع القانون استناداً الى نص المادة (19) من هذا القانون حيث نص بالقول (يسري هذا القانون

من تاريخ 19/3/2003)، ولكن عند النظر الى من تسبب بالضرر نجد أننا أمام عدة أطراف وقع منها الفعل الضار وهي:

1. قوات الاحتلال.
2. شركات الأمن الخاصة الأجنبية.
3. التنظيمات الإرهابية.
4. القوات العراقية بكل صنوفها وأقسامها.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على تطبيق المادة (19) من قانون التعويضات

عند النظر في هذه الأطراف التي وقع منها الفعل الضار تجاه المواطن العراقي، نجد أن الطرف الأول (قوات الاحتلال) غير خاضع بالأصل لسلطة الحكومة العراقية وذلك من جهتين، الأولى أن لهذه القوات قيادة معروفة تصدر لها الأوامر والتوجيهات وتقع على عاتقها مهمة الرقابة والمتابعة والمحاسبة، وليست للحكومة العراقية أية سلطة عليها، وبالتالي من يتحمل مسؤولية الأخطاء التي تقوم بها هذه القوات طبقاً لمبدأ مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه هي الحكومة الأمريكية وليست الحكومة العراقية، ومن جهة أخرى أن الحكومة الحالية قد تأسست بعد أن اسقطت قوات الاحتلال الحكومة السابقة التي كانت تحكم العراق، فعلى أي أساس تتحمل الحكومة العراقية مسؤولية ما قامت به قوات الاحتلال وما هو المسوغ القانوني لتحملها لهذا المسؤولية، ولأجل ذلك فالمادة (19) قد فرطت بأموال الشعب العراقي عندما حملت الحكومة العراقية مسؤولية الفعل الضار الذي وقع على المواطن العراقي.

ونفس الشيء فيما يتعلق بالطرف الثاني (شركات الامن الخاصة الأجنبية) وهذه الشركات كما هو معلوم جاءت مع قوات الاحتلال، وليس للحكومة العراقية أية سلطة عليها، والأصل أن هناك مسؤولية عقدية بينها وبين من جاء بها الى العراق، وفي حال ارتكابها مخالفة لمقتضيات العقد المبرم بينها وبين الطرف الثاني الذي تعاقد معها، فهذا يلزم تحميل هذه الشركات مسؤولية التعويض عن الأضرار التي تسبب بها تجاه المواطن العراقي، وأيضاً المادة (19) فرطت في هذا الحق وحملت الحكومة مسؤولية التعويض عن الأضرار التي وقعت على المواطن العراقي من قبل هذه الشركات.

وأما مسؤولية الدولة عن جرائم التنظيمات الإرهابية بحق المواطن العراقي، فهذه المسؤولية تحقق تبعاً للأساس الاجتماعي لتحمل مسؤولية الدولة الذي يلزمها بحورعاياها وهو ما يتفق مع وظيفتها الاجتماعية التي يترتب عليها التزاماً أخلاقياً تجاه المتضررين من باب العطف والرعاية لكي يشعر المواطن بقيمة المؤسسة الحكومية وأهمية احترامها، وكذلك على الأساس القانوني الذي يلزم الدولة بتوفير الحماية الكافية للمواطن من كل المخاطر، بعد أن منعت المواطن من حمل السلاح وتحملها هي مسؤولية حمايته، وفي حال الإخلال بالأمن وتعرض المواطن للضرر نتيجة للعمل الإرهابي فمن واجب الدولة بناءً على الأساسين التحرك لتحمل مسؤوليتها ضمن قوانين تراعى فيها مصلحة المواطن وتحفظ حقوقه وتداوي جراحه، وهذا ما جرى من خلال تشريع قانون التعويضات الذي نحن بصدد التعليق على مادة من مواده، كون المتسبب بالضرر شخص مجهول أو يكون قد قتل في عملية انتحارية، وبالتالي ليس بإمكان الدولة الوصول اليه ومحاسبته أو مطالبته بالتعويض، ولهذا تتحمل الدولة مسؤولية التعويض عن الأعمال الإرهابية.

وفيما يتعلق بالأخطاء والأضرار التي تقع على يد القوات العراقية عند قيامها بواجبها في الدفاع عن الوطن والمواطن، فمما لا شك فيه أن هذه القوات تقع تحت رعاية وإشراف ورقابة الحكومة العراقية، وبالتالي فما يقع من أضرار على المواطن نتيجة الأعمال الحربية والعمليات العسكرية التي تقوم بها هذه القوات فهي تخضع لمبدأ مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه، وبالتالي تكون الحكومة العراقية ملزمة بتقديم التعويض المناسب عن الضرر الذي يصيب المواطن نتيجة لذلك، وأما ما سوى ذلك فلا تتحمل هذه الحكومة المسؤولية ومع انتفاؤها لا تكون مشمولة بخطاب مسؤولية جبر الضرر والتعويض عنه.

وبذلك يظهر لنا أن المشرع للمادة (19) لم يكن موفقاً في تحديد سريان تطبيق هذا القانون اعتباراً من 20/3/2003 وإطلاق القول بالأعمال الحربية والعمليات العسكرية دون تمييزها بالقوات العراقية كان خطأ كبيراً أضع حق المواطن العراقي بالمطالبة بالتعويض من قبل من تسبب بضرره، وفي المقابل تسبب هذا الخلل بهدم المليارات من الدنانير من أموال الشعب العراقي دون مسوغ شرعي وقانوني..

الخاتمة

من خلال ما قدمنا في هذا البحث نصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج

1. إن قانون التعويضات لم يميز بين ما وقع على يد قوات الاحتلال وشركات الامن الخاصة الأجنبية التي جاءت مع قوات الاحتلال وبين اعمال التنظيمات الإرهابية والاطفاء التي تقع على يد القوات العراقية وفي ذلك ضرر على العراق وشعبه.
2. المادة (19) لم تكن موفقة في تحديد الفترة الزمنية التي تحمل الحكومة العراقية مسؤولية التعويض عن الاضرار التي أصابت المواطن العراقي عندما صرحت بنفاذ هذا القانون ابتداءً من تاريخ 20/3/2005 وبذلك يكون قد اهدر المال العام وتسبب بالضرر للعراق بشكل عام.
3. لم يفرق المشرع العراقي في هذا القانون بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية بالنسبة للأطراف التي تسببت بالضرر هناك فرق بين ما يقع على يد شركات الامن الخاصة وبين ما يقع على يد قوات الاحتلال وبين ما يقع على يد القوات العراقية أو التنظيمات الإرهابية وبذلك فقد فرط بحق المواطن في المطالبة بالتعويض بمن تسبب بضرره.
4. ان مسؤولية الحكومة وبناءً على نظرية مسؤولية التابع عن أعمال تابعه تتحمل بالدرجة الأساس المسؤولية الكاملة عن أخطاء القوات العراقية وتعويض الاضرار الناجمة عن الاعمال الإرهابية استناداً الى الأساسين القانوني والاجتماعي لتحمل المسؤولية.
5. تتحمل قوات الاحتلال المسؤولية المدنية عن الاضرار التي تسببت بها تجاه المواطن العراقي ضمن المسؤولية التقصيرية، بينما شركات الامن الخاصة تتحمل المسؤولية العقدية على ما سببته من ضرر للمواطن العراقي وهي من تتحمل دفع التعويض وليس الحكومة العراقية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تحديد المسؤولية القانونية لكل طرف من الاطراف التي تسببت بالضرر للمواطن العراقي، وبالتالي تحديد من يتوجب عليه دفع التعويضات عن الأضرار التي تسبب بها.
2. تحميل القوات الامريكية وشركات الامن الخاصة الأجنبية المسؤولية الكاملة عن الاضرار التي تسببت بها تجاه المواطنين العراقيين، وهما من يلزمان بدفع التعويض لا الحكومة العراقية.
3. المطالبة بالتعويضات المالي المناسب من قبل الأطراف الأجنبية التي تسببت بالضرر للمواطن العراقي وهم كل من قوات الاحتلال وشركات الامن الخاصة.
4. تعديل فترة نفاذ قانون التعويضات بالاستناد الى فترة تسلم الحكومة العراقية لمسؤوليتها في ادارة شؤون البلاد وليس من تاريخ بداية القصف الأمريكي للعراق، وذلك بتعديل نص المادة (19).
5. ضرورة الحفاظ على أموال الشعب العراقي وعدم التفریط بها من خلال تشريعات ونصوص فضفاضة وعمامة، والعمل على المطالبة الكاملة بحقوق المواطن وتعويضه التعويض المناسب الذي يجبر ضرره ويداوي آلامه.

الهوامش

- 1- مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، استنبول، ط2، 1972م، ج1، ص466.
- 2- البقرة/ 217
- 3- البقرة/ 219
- 4- مرقص، سليمان، الوافي في شرح القانون المدني / الفعل الضار، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط5، 1992م، ص300.
- 5- المحاقري، إسماعيل محمد علاوي، الاعفاء من المسؤولية المدنية في القانون اليمني والقانون المصري والشريعة الإسلامية، سعد سمك للنسخ والطباعة، القاهرة، (لا.ط)، 1996م، ص15. عامر وعبد الرحيم، حسين، المسؤولية المدنية والعقدية، دار المعارف، ط2، 1979م، ص1.
- 6- منصور، أمجد محمد، النظرية العامة للالتزام، دارالعلمية - دار الثقافة، عمان، ط1، 2006م، ص19.
- 7- أمين، سيد، المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير في الفقه الإسلامي المقارن، كلية الحقوق في جامعة القاهرة، القاهرة، (لا.ط)، 2001م، ص77.
- 8- السنهوري، احمد عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني، منشأة المعارف، الإسكندرية، (لا.ط)، (لا.ت)، ج1 ص119. الذنون، حسن علي، النظرية العامة للالتزامات، المكتبة القانونية بغداد، (لا.ط)، (لا.ت)، ص179
- 9- القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951م
- 10- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1415هـ- 1992م، مج1، ص65.
- 11- النساء/92.
- 12- ابن منظور، المصدر السابق، ص101.
- 13- مرقص، سليمان، مصدر سابق، ج1، ص185.
- 14- السنهوري، عبد الرزاق احمد، مصدر سابق، ج1، ص1082
- 15- الذنون، حسن علي، مصدر سابق، ص232.
- 16- المصدر نفسه، ص233.
- 17- أمين، سيد، المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير في الفقه الإسلامي المقارن، (لا.د) القاهرة (لا.ط)، 2001م، ص99.
- 18- الحكيم، عبد المجيد، الموجز في شرح القانون المدني/ مصادر الالتزام، المكتبة القانونية، بغداد، (لا.ط)، (لا.ت)، ص489
- 19- السنهوري، عبد الرزاق احمد، مصدر سابق، ج1، ص1081.
- 20- ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مج4، ص182.
- 21- الفيومي، احمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط4، 1921م، ص493-492.
- 22- الطريحي، فخر الدين، مجمع البحرين، تحقيق: احمد الحسيني، مكتب النشر الثقافي الإسلامية، قم، ط2، 1408هـ ق - 1367 هـ ش، ج2، ص16.
- 23- النزائي، احمد بن محمد مهدي، عوائد الأيام، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، مركز النشر التابع لمكتب الاعلام الإسلامي، قم، ط1، 1417هـ- 1375 ش، ج2، ص360.
- 24- سليمان مرقص، مصدر سابق، ص133، فقرة 59.
- 25- خليل، هيثم عبد الله، المسؤولية الطبية المدنية، مكتبة الصباح، بغداد، (لا.ط)، 2016م، ص32.
- 26- الحكيم، عبد المجيد، الموجز في شرح القانون المدني/ مصادر الالتزام، المكتبة القانونية، بغداد، (لا.ط) ن (لا.ت)، ص525 - 531 بتصرف؛ الذنون، حسن علي، مصدر سابق، ص183-182.
- 27- الحكيم، عبد المجيد، مصدر سابق، ص535.
- 28- مرقص، سليمان، مصدر سابق، ج1، ص457.
- 29- ينظر نص المادة في القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951.
- 30- حمزة، محمود جلال، العمل غير المشروع باعتباره مصدراً للالتزام، دار الملاك للطباعة والنشر، عمان، (لا.ط)، 1985م، ص189. حماد، رأفت، مسؤولية المتبوع عن انحراف (خطأ) تابعه، دار النهضة العربية، القاهرة، (لا.ط)، (لا.ت)، ص60.
- 31- الاخواني، حسام الدين كامل، النظرية العامة للالتزام، دار النهضة العربية، (لا.ط)، (لا.ت)، 1985م، ج1، ص179.
- 32- نصت المادة (7) بالقول: يشمل الاختصاص الإقليمي للعراق أراضي الجمهورية العراقية وكل مكان يخضع لسيادتها بما في ذلك المياه الإقليمية والفضاء الجوي الذي يعلوها (...).
- 33- عوض، محمد محيي الدين، قانون العقوبات معلقاً عليه، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، 1979م، ص7 بتصرف. سالم، عمر، دروس في قانون العقوبات/القسم العام، المكتبة القانونية، القاهرة، 1992م، ج1، ص37.
- 34- صدر هذا الامر بتاريخ 22/7/2003.
- 35- الجمال، مصطفى. أبو السعود، رمضان إبراهيم. سعد، نبيل إبراهيم، مصاد أحكام الالتزامات دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، (لا.ط)، 2003م، ص325

- 36 - الجبوري، ياسين محمد، الوجيز في شرح القانون المدني مصادر الحقوق الشخصية الالتزامات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1432 هـ
2011م، ج1، ص641.
- 37 - الحكيم، عبد المجيد، مصدر سابق، ص574.
- 38 - الذنون، حسن علي، مصدر سابق، ص290.
- 39 - الحكيم، عبد المجيد، مصدر سابق، ص575، الجبوري، ياسين محمد، مصدر سابق، ص648.

المصادر

1. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1415هـ-1992م.
2. أمين، سيد، المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير في الفقه الإسلامي المقارن، (لاد) القاهرة (لاط)، 2001م.
3. الالهواني، حسام الدين كامل، النظرية العامة للالتزام، دار النهضة العربية، (لاط)، (لات)، 1985م.
4. الجبوري، ياسين محمد، الوجيز في شرح القانون المدني مصادر الحقوق الشخصية للالتزامات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1432هـ-2011م.
5. جمال، مصطفى. أبو السعود، رمضان إبراهيم. سعد، نبيل إبراهيم، مصاد أحكام الالتزامات دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، (لاط)، 2003م.
6. الحكيم، عبد المجيد، الموجز في شرح القانون المدني/ مصادر الالتزام، المكتبة القانونية، بغداد، (لاط)، (لات).
7. حماد، رأفت، مسؤولية المتبوع عن انحراف (خطأ) تابعه، دار النهضة العربية، القاهرة، (لاط)، (لات).
8. حمزة، محمود جلال، العمل غير المشروع باعتباره مصدراً للالتزام، دار المللك للطباعة والنشر، عمان، (لاط)، 1985م.
9. خليل، هيثم عبد الله، المسؤولية الطبية المدنية، مكتبة الصباح، بغداد، (لاط)، 2016م.
10. الذنون، حسن علي، النظرية العامة للالتزامات، المكتبة القانونية بغداد، (لاط)، (لات).
11. سالم، عمر، دروس في قانون العقوبات/ القسم العام، المكتبة القانونية، القاهرة، 1992م.
12. السنهوري، احمد عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني، منشأة المعارف، الإسكندرية، (لاط)، (لات).
13. الطريحي، فخر الدين، مجمع البحرين، تحقيق: احمد الحسيني، مكتب النشر الثقافي الإسلامية، قم، ط2، 1408هـ ق – 1367 هـ ش.
14. عامر وعبد الرحيم، حسين، المسؤولية المدنية والعقدية، دار المعارف، ط2، 1979م.
15. عوض، محمد محيي الدين، قانون العقوبات معلقاً عليه، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، 1979م.
16. الفيومي، احمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط4، 1921م.
17. القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951م
18. المحاقري، إسماعيل محمد علاوي، الاعفاء من المسؤولية المدنية في القانون اليمني والقانون المصري والشريعة الإسلامية، سعد سمك للنسخ والطباعة، القاهرة، (لاط)، 1996م.
19. مرقص، سليمان، الوافي في شرح القانون المدني / الفعل الضار، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط5، 1992م.
20. مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، استنبول، ط2، 1972م.
21. منصور، امجد محمد، النظرية العامة للالتزام، دار العلمية – دار الثقافة، عمان، ط1، 2006م.
22. الزاقي، احمد بن محمد مهدي، عوائد الأيام، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، مركز النشر التابع لمكتب الاعلام الإسلامي، قم، ط1، 1417هـ-1375ش.